

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٣ لسنة ١٩٦٥

بإعادة نائب مجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لجمهورية  
العربية المتحدة ؛

وعلى المادتين ٢ من قانون الإصدار ٤٥ من قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة  
على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ والقواعد  
الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص لشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعاد الأستاذ محمد شوبو الدكتورى - النائب بمجلس الدولة ، للعمل  
عضوا بإدارة الشئون القانونية بوزارة شئون البرول بالملكة النيابة لمدة  
سنتين تبدأ من تاريخ مغادرته أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، مع  
شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعادة ، وعلى أن يعامل ماليا  
طبقا لنص البند الأول من القواعد المالية للوظفين المعارين التي وافق  
عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر بربانة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨٥ (٧ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٦٥

بتجديد إعارة نائب مجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لجمهورية  
العربية المتحدة ؛

وعلى المادتين ٢ من قانون الإصدار ٤٥ من قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة  
على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ والقواعد  
الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص لشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تجدد إعارة الأستاذ صلاح الدين أحمد هميس ، النائب بمجلس  
الدولة ، للعمل بإدارة قضايا الحكومة بالملكة النيابة لمدة سنتين تبدأ  
من ١٣/٦/١٩٦٥ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إعارته ، مع استمرار شغل  
وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعادة ، على أن يعامل ماليا طبقا لنص  
البند الأول من القواعد المالية للوظفين المعارين التي وافق عليها مجلس  
الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر بربانة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨٥ (٧ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر